http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1562) السنة السادسة - الأربعاء (22) تموز 2009

ليطمئن صناع القرار فالارتفاع في أسعار النفط مستمر وسنرى قريبا مستوى الثمانين دولار

د. همام الشماع ❖

بعد أن تراجعت أسعار النفط في الأسبوع الفائت إلى ما دون مستوى الستين دولاراً وفقد خلال أسبوع أكثر من ١٠ف وخلال أسبوعين ما يقارب ١٧ف من أعلى سعر كان قد وصله ، عادت الأسعار لترفع مرة أخرى بنسبة زادت عن ٣ف في يوم واحد لتصل إلى ٦١,٥٨ في ليلة الأربعاء على الخميس ٧/١٦

انابيب نفطية

لقد أشرنا في مقالات سابقة إلى أن أساسيات سوق النفط ليست ضعيفة كما يحلو لوكالات الطاقة الدولية والأمريكية ان تصفها ،وكنا نؤكد دائما أن الطلب على النفط تحركه المضاربات القوية التي تنجم عن تغير أسعار الصرف للدولار إزاء اليورو. وقد أثبتت الدراسات العلمية أن معامل الارتباط بين الدولار والنفط هو(-٩٣). أي أن تغيراً في سعر صرف الدولار تجاه اليورو يسبب حركة معاكسة لأسعار النفط بنسبة ٩٣٪ من قيمة التغير في سعر صرف الدولار. ولعل السبب في ذلك هو أن النفط إلى جانب السلع الرئيسية يعتبر الملاذ الآمن يتم اللجوء إليه وإلى سوق سلع المواد الأولية من قبل المستثمرين والمضاربين للهروب من آثار التضخم وانخفاض قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى. في حالة تراجع الدولار فيتم شراء كميات تستحق بعد حين مقابل أسعار مرتفعة تزيد عن الأسعار الفورية والتسليم الآني، أي أن السعر الفوري يحتمل أن يرتفع إلى مستوى أسعار السوق الآجلة، ونحن نختلف مع الرأي الذي يرى أن مثل هذا الارتفاع لا تدعمه أساسيات سوق النفط. فالطلب المتأتي من الخروج من الدولار والهرب من التضخم يأخذ بنظر الاعتبار توقعات الطلب النهائي من قبل المستخدم النهائي لهذه السلعة والتحسن في معدلات استهلاك النفط. أما في حالة ارتفاع الدولار وتراجع التضخم فان العكس هو الذي يحدث ، حيث يتجه المضاربون والمستثمرون إلى الأسواق المالية والى الاقتصاد الحقيقي ، لان توقعات ارتفاع الطلب الحقيقي المستقبلي على النفط تتراجع في ظل انكماش التضخم وارتفاع القوة الشرائية للعملة. ثمة سبب اخر للارتباط القوي بين أسعار الصرف وأسعار النفط والتي ظهرت منذ العام ٢٠٠٦ فالتغيرات السعرية للنفط يجب أن تكون متوازية ومتساوية لكل الدول. إذ لا يمكن ان تستقيم الأمور أذا ما كانت الزيادة السنوية في أسعار النفط كبيرة في الولايات المتحدة في الوقت الذي تكون فيه قليلة في الاتحاد الأوربي (أكبر مستهلكين للنفط في العالم). وعندما نتتبع هذه العلاقة في السنوات الماضية نجدها لم تكن متوازية ومتساوية قبل العام ٢٠٠٧. فقد لوحظ أن معدل نمو أسعار النفط في ٢٠٠٧ هو ٩,٨٪ ، عندما كان المتوسط السنوي لسعر النفط حينها بحدود٧٢,٦ دولاراً لكل برميل. وبمقارنة معدل النمو ألسعري هذا مع نظيره في عام ٢٠٠٦ والذي كان عند مستوى ٢٠٪ ، يتضح ان الأسعار المعبر عنها بالدولار قد اتجهت للتزايد المستمر. ولكن بفضل سعر صرف دولار تطور لصالح اليورو (أي ارتفاع سعر صرف اليورو تجاه الدولار) ، فان متوسط سعر النفط مقوما باليورو لم يتجاوز ٥٢,٧٦ يورو في ٢٠٠٧ في الوقت الذي كان سعره المتوسط في ٢٠٠٦ هو ٥٢,٦٥ أي أن الزيادة التي لحقت بمتوسط سعر النفط مقوما باليورو لم تتجاوز نسبة ٠,٢٪ في حين ان الزيادة التي لحقت بسعر النفط مقوما بالدولار كانت ٩,٨٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. من هنا بدأ المضاربون يلاحظون هذه الظاهرة ويبنون قراراتهم على أساس العلاقة بين الدولار واليورو. وللتوضيح نقول : لو افترضنا ان سعر النفط ٥٠$ وكان الدولار يساوي يورو واحداً ، فمعنى ذلك أن سعر النفط مقوما باليورو هو ٥٠ يورو. ولكن عندما انخفض الدولار ليصبح كل ١,٥ دولار مساويا إلى يورو واحد انخفض سعر النفط مقوما باليورو بنسبة ٥٠٪ ليصبح ٣٣,٣ يورو تقريبا دون أن تتغير أسعار النفط. أي أن النفط وهو السلعة الإستراتيجية التي تحدد مستويات التضخم في الاقتصاد ، أصبح ارخص بالنسبة لأوربا ودول العالم الأخرى . وهكذا ولهذا السبب تدخل سيولة كبيرة الى سوق النفط لتشتري كميات كبيرة منه بغض النظر عن العرض والطلب لترفع من سعره الى المستوى الذي يلغي اثر انخفاض سعر صرف الدولار على سعر النفط مقوما بالعملات الأخرى . فعندما يرتفع سعر النفط المسعر بالدولار من ٥٠ الى ٧٥ بسبب المضاربة التي دخلت مشترية في سوق النفط بعد ان انخفض سعر صرف الدولار نسبة ٥٪ مثلا ، فأن سعر النفط باليورو سيصبح مقارباً لسعره بالدولار . ولكن في حالة عدم ارتفاع سعر النفط افتراضا بسب عدم دخول المضاربة على الخط للشراء ، فان سعر النفط بالنسبة لأوربا والعالم سيصبح ارخص . وهامش الرخص المحتمل هذا هو الذي يدفع المضاربين للدخول ورفع السعر للحصول على الهامش الربحي . الهندسة المعاكسة بدأت مع المسار العكسي للدولار الذي بارتفاعه تصبح القوة الشرائية لبرميل النفط عالية جدا ويصبح سعره عالميا مقوما بالعملات الدولية عدا الدولار مرتفعا..

أذا وبعد أن أوضحنا تأثير أسعار صرف الدولار إزاء العملات الرئيسية وبالأخص تجاه اليورو عملة ثاني أكبر مستهلك للنفط ، نعود إلى توقعاتنا بشان الارتفاع القادم لأسعار النفط. فالانخفاض الذي شهدناه في الأسبوعين الماضيين نجم عن بيانات سلبية تخص أداء الاقتصاد الأمريكي وخصوصا ارتفاع نسب العاطلة إلى ٩,٥٪ والتي خلقت موجة تشاؤم تزامنت مع انعقاد قمة مجموعة الثماني التي كانت تناقش احتمالات عكس السياسات التحفيزية ، الأمر الذي أدى إلى موجة هروب إلى الدولار باعتباره الملاذ الآمن من تراجع أسعار السلع والطلب على النفط ومن تراجع أسواق الأسهم. وقاد ذلك إلى تراجع سعر صرف الدولار تجاه اليورو بشكل خاص ما دفع أسعار النفط نحو التراجع. ولكن في أوائل هذا الأسبوع صدرت مجموعة مهمة من البيانات والأخبار الايجابية أعادت للأسواق موجة قوية ونعتقد أنها مستدامة لعدة أشهر قادمة قبل أن تظهر موجة جديدة من التشاؤم والذي قد يوقف مؤقتا الاتجاه الصعودي. ففي يوم الاثنين ٧/١٣ صدرت بيانات مالية قوية عن أداء بعض المؤسسات المالية الأمريكية العملاقة أعقبها صدور محضر اجتماع اللجنة الفدرالية المفتوحة للبنك الفدرالي الذي كان أنعقد في ٢٤ من حزيران الماضي وبما خلق ارتفاعات قوية جدا في مؤشرات الأسواق الأمريكية منهية بشكل كامل موجة تشاؤم دامت قرابة الثلاثة أسابيع ، حيث رفع الفدرالي الأمريكي توقعاته لنسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة مشيرا إلى أن الاقتصاد الأمريكي سينكمش بنسبة ١,٠٪ بدلا من نسبة ١,٥٪ خلال العام الحالي و سيعاود النمو خلال العام القادم بنسبة تصل ما بين ٢,١٪ و ٣,٣٪، و استمرار النمو خلال ٢٠١١ لتصل ما بين ٣,٨٪ و ٤,٦٪. وبهذا وضع البنك المركزي الأمريكي حدا لمرحلة من التكهنات المتشائمة لتحل محلها حالة من التفاؤل نعتقد أنها ستدوم لعدة أشهر قادمة. والأهم وفيما يتعلق بأسعار النفط ، فأن الفدرالي الأمريكي وفي محضر الاجتماع سالف الذكر أكد أنه مستمر في سياسة التخفيف الكمي التي تعني المزيد من شراء الأصول التي تعهد بها البنك بشراء ما يقارب ٣٠٠ مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية والتي تعني أن البنك سيقوم بطبع وخلق المزيد من الأرصدة الدولارية التي تعتقد أنها ستسهم في تراجع سعر صرف الدولار إزاء العملات الرئيسية ومنها اليورو ، الأمر الذي يحملنا على الاعتقاد أن أسعار النفط ستشهد المزيد من الارتفاع خلال الأشهر القادمة وربما قد تصل إلى حاجز الثمانين دولاراً قبل أيلول القادم.

❖ مستشار اقتصادي وأستاذ الاقتصاد المالي في جامعة بغداد سابقا

من الواقع الاقتصادي

رخصـــة جـديـدة

عـباس الغالبـي

تأخر موعد إطلاق الرخصة الرابعة للهاتف النقال والتي اعلنت عنها الحكومة مؤخراً في إطار سعيها لخلق منافسة مع شركات القطاع الخاص الثلاثة العاملة في العراق (زين وآسيا سيل وكوريك) وهي تجربة لها مثيلاتها في دول المنطقة ، ومن الممكن جدا ان تحدث منافسة حقيقية مع الشركات العاملة الاخرى بسبب تراجع الخدمات المقدمة للمستهلكين من قبل تلك الشركات .وبغض النظر عن التبريرات التي سوقتها الشركات العاملة ولاسيما شركة زين والتي انحصرت في سبب جوهري يكمن بعمليات التشويش التي تؤثر بشكل مباشر على خدمات الهاتف النقال وتحديدا على الشبكة ، فان الرخصة الرابعة كان الاجدى بها ان تنطلق قبل هذا الحين ولانعرف المسوغات وراء تأخر إطلاقها في وقت كانت يمكن ان تعطي زخما اضافيا لوزارة الاتصالات التي ما انفكت تشكو تداخل عملها وصلاحياتها مع هيئة الاتصالات والاعلام ، وقد كنا قد اشرنا في مقالات سابقة الى ضرورة تنسيق العمل بينهما سعيا للارتقاء بأداء قطاع الاتصالات الذي يعاني اختلالات واضحة مع الاشارة الى ضرورة ان تكون الرخصة الرابعة مهمازا لتحسين الخدمات بمجملها وليس بعضها .

ومن اللافت للنظر ان سوق العمل في مجال الهاتف النقال من الاسواق الاقتصادية النشيطة التي تنعكس بشكل ايجابي على قطاعات العمل والتجارة الاخرى وهي تصاعدية في مديات النمو والربحية ، وفي سوق مثل السوق العراقية فان الفرص متاحة لاية شركة عامة او خاصة او مختلطة اذا ما أحسنت اداءها فانها مدعاة للنجاح والتطور الذي ينعكس بالمحصلة النهائية على الاقتصاد الوطني وعلى قطاع الاتصالات بشكل خاص .ونعتقد ان الجوانب الفنية المتوفرة لدى وزارة الاتصالات صاحبة المشرع الجديد كفيلة بنجاح متوقع وخلال فترة قياسية على ان تأخذ بنظر الاعتبار ان المستهلك العراقي واع جدا لطبيعة الخدمات المتطورة في العالم في قطاع الهاتف النقال وعليها ان تستخدم الاجيال الحديثة في هذا المجال بعد الجيل الثالث كي يتسنى لها ان تتفوق على الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة حاليا في العراق كما ان قضية التشويش الذي تطلقه القوات الامنية الاجنبية والعراقية لدواع أمنية والذي يؤثر على الشبكات والترددات تعد من القضايا المهمة التي تشكل عائقا امام تحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين. ويبقى ان نقول ان هذا المشروع الجديد وان تأخر كثيرا إلا انه يحمل جدوى اقتصادية كبيرة ذات مردودات مالية مهمة لتنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي فضلا عن المنافسة الاقتصادية التي يحدثها مع القطاع الخاص والتي ستنعكس ايجابيا على المواطنين اكثر المتضررين في دورة الهاتف النقال .

abbas.abbas80@yahoo.com

وزير النقل يدعو الشركات الفرنسية للاستثمار

بغداد / كريم السوداني

بحث وزير النقل عامر عبد الجبار اسماعيل مع السفير الفرنسي في العراق جون فرانسوا جيروا سبل تطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وفرنسا لاسيما في قطاع النقل .

ودعا وزير النقل بحسب بيان للوزارة تسلمت (المدى) نسخة منه الشركات الفرنسية الى الدخول بقوة في الاستثمار بقطاع النقل مستعرضا للسفير الفرنسي المجالات التي من الممكن لهذه الشركات العمل فيها.

من جانبه اعرب السفير الفرنسي عن اهتمام الشركات الفرنسية بمشروع القناة الجافة الذي سيربط جنوب العالم بشماله وكذلك في مجال الربط السككي مبيناً ان التعاون مع وزارة النقل من المجالات المهمة والحيوية التي ستحظى بعناية الحكومة الفرنسية لتطوير العلاقة بين البلدين الصديقين بصورة عامة، وقد حضر اللقاء المستشار التجاري في السفارة الفرنسية ببغداد.

الى ذلك اجتمع وزير النقل عامر عبد الجبار اسماعيل بالكادر المتقدم في وزارته والتشكيلات التابعة لها.

وقال مدير اعلام الوزارة عقيل كوثر : ان الوزير اكد ضرورة استغناء تشكيلات الوزارة عن منحة وزارة المالية لسد العجز في الايرادات داعيا الى ضرورة تفعيل ايراداتهم من خلال ايجاد اليات عمل متطورة جديدة تسهم في ذلك.

واضاف كوثر ان الوزير شدد خلال الاجتماع على اهمية محاربة الفساد وايجاد الاليات التي تحد من ذلك مطالبا بأعداد تقارير ووضع خطط توضح اجراءاتهم للنهوض بواقع تشكيلاتهم وستكون هناك متابعة لمدى تطبيق وتنفيذ هذه الخطط بفترة زمنية محددة، وعلى ضوئها سيتم تقييم المدراء العامين ومدراء الاقسام .

وعلى صعيد اخر نفت وزارة النقل الادعاءات التي اطلقتها هيئة الحج والعمرة بخصوص تحميل وزارة النقل المسؤولية في عملية تلكؤ نقل المعتمرين وتعد تلك الادعاءات تنصلاً من هيئة الحج والعمرة في تحمل مسؤولية ذلك .

وذكر بيان للوزارة تسلمت (المدى) نسخة منه ان هيئة الحج والعمرة تقوم بتفويج اعداد كبيرة تفوق سعة طائراتها الخاصة بها لافتا الى ان الهيئة تحضر المعتمرين قبل يومين من موعد رحلاتهم وهو ما يؤدي الى تجمع المعتمرين باعداد غفيرة في باحة المطار وبالتالي يؤدي الى التلكؤ في عملية نقلهم، ثم تطلب هيئة الحج من المنشأة العامة للطيران المدني استئجار طائرات مخالفة لضوابط وتعليمات الطيران المدني.

واشار البيان الى ان الهيئة غير مخولة باستئجار الطائرات مبينا ان دولة رئيس الوزراء قد وافق مؤخراً على استئجار طائرة اضافية لهيئة الحج لمعالجة تكدس المعتمرين في السعودية.

القطـــاع الخـــاص يتـولى عمليـــات الاعمـــار في كردستان

بغداد / وكالات

قال رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية لاقليم كردستان دارا جليل خياط ان القطاع الخاص في كردستان اصبح يتولى جميع عمليات الاعمار عدا المهمات الاساسية للبنى التحتية التى هي من اساسيات واولويات وزارات الدولة.

ولفت خياط إلى بعض المعوقات التى قد تسبب تباطؤا في عملية الاعمار وهو الهاجس الامني في العراق بالدرجة الاولى مشيرا الى ان قسماً من الشركات العالمية ترى العراق كوحدة واحدة من ناحية الاستقرار والوضع الامنى.

وأشار خياط الى اهمية اقامة المعارض الدولية على ارض العراق والاقليم ونحن بدورنا نشجع هذه الجهود ونحث الشركات المحلية والاجنبية للمشاركة فى هذه المعارض التي تقام سنويا على ارض الاقليم سواء كانت معارض تجارية متنوعة ام معارض متخصصة كما فى المعرض الايطالي المتخصص الذي جرى قبل ايام في عاصمة الاقليم، ويسعدنا ان نقول اننا نتلقى دعوات كثيرة من الدول الخارجية والاقليمية للمشاركة في المعارض التي تقام فى تلك البلدان.

قروض زراعية جديدة بنحو (١٣) مليون دولار

بغداد / المدى

اقرضت وزارة الزراعة اكثر من ١٦ مليار دينار (نحو ١٣ مليون دولار) موزعة على ١٢٩٩ مستفيدا، ضمن المبادرة الزراعية للحكومة .

وذكر بيان لوزارة الزراعة تسلمت (المدى) نسخة منه ان "مجلس صناديق الاقراض التخصصية في وزارة الزراعة أقر تسليف مبلغ ١٦ ملياراً و٣٣٧ مليون دينار (نحو ١٣ مليون دولار) موزعة على ١٢٩٩ مستفيدا.

واشار البيان الى ان "صندوق صغار الفلاحين حصل على مبلغ اربعة مليارات، فيما حصل صندوق المكننة والري على خمسة مليارات و٥٧٤ مليون دينار" كما حصل "صندوق تنمية الثروة الحيوانية على ملياري دينار وصندوق تنمية المشاريع الكبرى على مليارين و٦٨٧ مليون دينار" اضافة الى "صندوق تنمية النخيل على مليار و٢٦٠ مليونا، وصندوق تنمية الاهوار الذي حصل على ٥٤٠ مليونا و٥٠٠ الف دينار."

ولفت البيان الى ان التخصيصات المالية للصناديق "تاتي ضمن مبادرة الحكومة العراقية للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أطلق مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي بالبلاد في تموز يوليو ٢٠٠٧، تحدد سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الاراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

الدبـــاغ: موافقـــة حكوميـــة مبدئيـــة لرخصـــة رابعـــة للهـــاتف النقـــال

بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مساهمة ورخصة رابعة للهاتف النقال وتشكيل لجنة برئاسة وزير الإتصالات وعضوية الأمين العام لمجلس الوزراء ورئيس هيئة المستشارين ومدير عام هيئة الإتصالات والإعلام ورئيس الدائرة القانونية في الأمانة العامة تتولى تقديم دراسة جدوى إقتصادية ونظام تأسيس شركة مساهمة مختلطة يكون لوزارة الإتصالات فيها نصيب من الأسهم وتطرح باقي الأسهم للإكتتاب للجمهور ولشركة مستقلة وعرضها على مجلس الوزراء لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وأشار الدباغ في بيان تسلمت (المدى) نسخة منه الى أن الموافقة المبدئية على مشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال تأتي من أجل التشجيع على فتح آفاق جديدة في تقديم أفضل الخدمات للمواطن العراقي الذي عانى من سوء ما يقدم له من خدمات الهاتف النقال من خلال الشكاوى الواردة إلى وزارة الإتصالات وهيئة الإتصالات والتي قد شخصت أسباب سوء الخدمات المقدمة من قبل شركات الهاتف النقال العاملة حالياً وهي غياب المحاسبة والإحتكار في السوق وقلة حجم الإستثمار المقدم من قبل هذه الشركات، حيث أن توجه الحكومة الحالي هو تشجيع الإستثمار وإشراك القطاع الخاص للإرتقاء بقطاع الإتصالات من قبل هذه الشركات ووفق أسس صحيحة، أن تجربة إشراك القطاع المختلط في تنفيذ المشاريع قد ثُبتَ نجاحها في العديد من الدول وتحديداً في مشاريع شركات الموبايل المختلطة حيث أن للعراق شبكة ضخمة من الأبراج والبنى التحتية قد قامت بإنشائها وزارة الإتصالات قبل عام ٢٠٠٣ لغرض تنفيذ مشروع شركة موبايل وطنية ولم تنفذ في حينها. وأوضح الدباغ أن مجلس الوزراء أوعز بوجوب دراسة موضوع مشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال بشكل أعمق من قبل لجنة الشؤون القانونية ولجنة فنية تشكل لهذا الغرض حيث قدمت وزارة الإتصالات طلباً للموافقة على حصول الوزارة على الرخصة الرابعة كمشغل رابع للهاتف النقال في العراق وذلك عن طريق تأسيس شركة مساهمة مختلطة وطنية للهاتف النقال بمشاركة أحد المستثمرين.

وبين الدباغ انه جاء في طلب الوزارة وجود جدوى إقتصادية من هذا المشروع والتي تتطابق مع سياسة الدولة بعد مداولة رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والتي وجه فيها إلى ضرورة وجود منافس رابع للهاتف النقال . حيث ان الخصخصة المتدرجة وبشكل مدروس تتطابق مع إستثمار رأس المال الوطني في الشركات التي يساهم فيها القطاع الخاص وفقاً لما نص عليه القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ الذي كان يضم تطبيقات عديدة حول الخصخصة والإستثمار حيث أن الشركات التي تقدمت للحصول على هذه الرخصة ومشاركة شركة وطنية للهاتف النقال هي شركات عالمية كبرى قادرة على تقديم خدمات أفضل بكثير من مستوى الخدمات التي تقدمها حالياً شركات الهاتف النقال المرخصة والذي يتيح مبدأ المنافسة وعدم إحتكار هذا القطاع لشركات محددة كما يجري حالياً كما أن وجود شركة رابعة مختلطة يمكنها توفير مستويات خدمة عالية الجودة للمواطن وبأسعار تنافسية وتحصيل إيرادات ضخمة للدولة كما هو معمول به في أغلب البلدان ذلك لأهمية الإيرادات التي يوفرها قطاع الاتصال.

ولفت الدباغ الى أن وزارة الإتصالات خاطبت مجلس الوزراء في إيضاح لطبيعة الجدوى الإقتصادية من تفعيل مشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال وجاء في طلبها رغبتها في الحصول على الرخصة الرابعة للعمل كمشغل رابع للهاتف النقال في العراق بتقديم خدمات ما يطلق عليه الجيل الثالث (G3) وذلك عن طريق تأسيس شركة وطنية للهاتف النقال بمشاركة (المستثمرين من القطاع الخاص يتم إختياره وفقاً لضوابط وشروط تحددها الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وبإستخدام أسلوب الدعوة المباشرة للمستثمرين حيث يتفاضل المتقدمون في تقديم عروض بنسب أعلى على أن تكون هنالك نسبة من الأسهم للمواطنين.

وأكد الدباغ أن بناء وزارة الإتصالات لمثل هذا المشروع مرده الى أسباب تتعلق بالأسعار المرتفعة للخدمة المقدمة وأساليب التلاعب بقيمة الرصيد بطرق شتى مثل فقدان الرصيد وإنقطاع المكالمة السريع ولعدة مرات وإرسال نفس الرسالة لعدة مرات مقابل قطع الرصيد وغيرها وعدم إلتزام الشركات بالكثير من الإلتزامات التي نص عليها الترخيص مثل العمل بنظام الثواني وإمرار الإتصالات الدولية عبر بوابات النفوذ الدولية العائدة للحكومة وبيع الخطوط بدون مستمسكات وغيرها من المخالفات المالية والفنية والضريبية هذا بالإضافة الى الطلب المتزايد والضغط الكبير من الشارع العراقي ومفاصل الحكومة المختلفة ومجلس النواب على وزارة الإتصالات لتبني مشروع مشغل وطني للموبايل لموازنة السوق العراقية مقابل شركات الموبايل العاملة حالياً وأن الموارد المالية والأرباح الضخمة التي يمكن أن يدرها هذا المشروع ستشكل مورداً مالياً هاماً للدولة وأن السوق العراقية وبحسب الخبراء الدوليين تتحمل وجود أربعة مشغلين للهاتف النقال وأنه من المناسب أن تكون شركة رابعة تؤهلها لتقديم خدمة مميزة.

حركـة الســـوق

المـواد الانشـائيـة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٨ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٠٠٠ دينار
تين اسود	٢٥٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	٧٥٠ ديناراً	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٦٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
عنب كشمش	١٠٠٠ دينار	بطاطا	٧٥٠ ديناراً